ثروت سلامه

افريقيا في المكتبة العربية

كان من الطبيعي ، بعد التطورات الهائلة التي عمت ارجاء القارة الافريقية في نضالها من اجل وحدتها ، ان نشهد في الاعوام الاخيرة تطورا ملموسا في النهج الذي اختطه الكتّاب العرب في تناولهم لمشاكل القارة بالبحث والدراسة . واذا كانت دور النشر قد قذفت فيما مضى بالعشرات من الكتب ، فان الغالبية الساحقة منها كانت عرضا وتعريفا باوضاع البلدان الافريقية المختلفة ، اكثر منها دراسة لمشاكلها ، ومحاولة لتكشف طرق تطورها . كان ذلك منطقيا عبر طريق لا يزال في بدايته . لذلك جاءت غالبية الاعمال الاخيرة للباحثين العرب في هذا المضمار ، بمحاولاتهم الجادة في الدراسة والاستنتاج ، استجابة للدور الرائد الذي سلكه العرب تحقيقا لاهداف الوحدة والحرية لكل افريقيا .

اسرائيل وافريقيا

واذ ابدأ بتقديم كتاب « اسرائيل وافريقيا » (جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية) للقارىء العربي ، فانما ابدأ بواحد من احدث الدراسات التي ظهرت في اواخر عام ١٩٦٤ . ذلك لان المحاولات التي بذلت فيما مضى لدراسة العلاقات بين اسرائيل وافريقيا لم تتعد طابع المقالات السريعة او التعرض لعدد من الحقائق السياسية والاقتصادية التي تقدمها الاحداث. وهذا ما يعطي للدراسة الجديدة اهميتها الحيوية كمشكلة من اخطر المشاكل التي نواجهها . ومع ذلك فان الدراسة الحالية ليست الا جزءا من بحث لم يكتمل بعد . وفي هذا يقول الدكتور عبد الملك عودة في ختام كتابه : « في ختام هذه الدراسة اؤكد اولا انه ما يزال ينقصها جزء اساسي لا بد ان يعرض علميا على ايدي الدارسين المتخصصين في ميدان الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية » . ويستطرد المؤلف في تحديد نوع هذه الدراسة بوصفها دراسة اقتصادية شاملة ، سواء لاسرائيل وعلاقاتها بالدول الاستعمارية ، او للبلدان الافريقية المختلفة وتاريخها الاقتصادي .

اذاً فقد اقتصر الدكتور عودة في كتابه ، الذي كان في الاصل سلسلة من المحاضرات القاها على طلبة قسم فلسطين بمعهد الدراسات العربية العالية ، على بحث المجالات التي تعمل فيها اسرائيل حتى « تثب الى ظهر البلدان العربية » . ومن هنا فان الكتاب جزء من الدراسات في العلاقات الدولية . وهو لذلك يبدأ بتقديم تعريف للعلاقات الدولية وادوات الدول في ممارسة هذه العلاقات ، وقد لخصها المؤلف في اربعة انواع ، هي : « الافراد ، الاهداف ، الظروف ، الموارد » . ويستطرد الدكتور عودة : «ومن مجموع هذه الادوات الاربع يتكون مضمون السياسة الخارجية، وهي تستخدم جميعا في وضع تعاون او في شكل قوة او ضغط » . ومن هذه البداية ينتقل الى دراسة الاشكال والعلاقات والظروف الخاصة بطرفي موضوع البحث ، الا وهما اسرائيل من جهة وافريقيا من جهة اخرى .

وعلى هذه القاعدة يسعى لتحديد تاريخ الاتجاه الاسرائيلي نحو افريقيا ، فعندما قامت اسرائيل عام ١٩٤٧ ، لم تكن قارة افريقيا ممثلة في هيئة الامم المتحدة الا عن طريق اربع دول ، من بينها الدولة العنصرية البيضاء لاتحاد جنوبي افريقيا الى جانب مصر و اثيوبيا و ليبيريا . وهنا يلاحظ الكاتب « ان السياسة الافريقية الخاصة باسرائيل لم تبدأ منذ عام ١٩٤٨ او بعد ذلك كما حدث بالنسبة للدول الامريكية و الاوربية و الآسيوية ». اذاً فمتى بدأت اسرائيل تتجه بثقلها نحو افريقيا ؟ لقد ارتبط هذا الاتجاه بنمو حركة التحرر العربية

التي تمثلت طليعتها في ثورة ١٩٥٢ ، ووضوح اتجاهها في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، عندما دخلت الثورة المصرية في صدام مباشر مع قوى الاستعمار ضد الاحلاف العسكرية. ومن هنا يسجل الكاتب ان « الحدث الحاسم الذي يمثل نقطة البداية في سياسة اسرائيل تجاه افريقيا هو عقد مؤتمر باندونغ في نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٥ » . ويدلل على ذلك بخيبة امل اسرائيل في عدم دعوتها للمؤتمر ، وفي الاشتراك النشيط للدول العربية في اعمال المؤتمر ، وفي اصدار القرار التاريخي الذي يناصر شعب فلسطين وحقوقه المشروعة . غير ان الدكتور عبد الملك عودة يلاحظ كذلك ان التسلل الاسرائيلي لافريقيا كان تغيرا في اسلوب الدول الاستعمارية ، ذلك « ان الفشل الذي منيت به دول العدوان الثلاثي جعلها تعدل عن خططها وتتحول عن سياسة الهجوم المباشر الى سياسة التطويق واقامة الحدود والحواجز وخلق نقط وثوب ضد القومية العربية ، ومثلت افريقيا في ذلك الوقت من وجهة نظرها نقطة الوثوب في ظهر الوطن العربي».

وعلى ضوء الدراسة السابقة يصل الدكتور عودة الى قمة بحثه ، عندما يتخذ من التجربة الاسرائيلية في غانا ميدانا لكشف مجالات النشاط الاسرائيلي واسس نجاح ذلك النشاط الكامنة في المجتمع الافريقي نفسه . ذلك « ان غانا هي اول دولة افريقية غير عربية تستقل عام ١٩٥٧ ، وبالتالي رشحتها جميع الظروف لتكون اول حقل للتجربة الاسرائيلية الاستعمارية المشتركة ولتطبيق هذا المخطط الصهيوني الاوربي الامريكي » . وهنا يركز الكاتب دراسته للمجتمع الغاني على ثلاث نقاط : اولا ، التكوين الفكري والسياسي لقيادة البلاد ؛ ثانيا ، تركيب القاعدة الاقتصادية للمجتمع الغاني ؛ ثالثا ، اتجاهات التنظيمات المختلفة وطبيعة ارتباطاتها العالمية .

بمثل هذه الدراسة العلمية ، نجح الدكتور عودة في تقديم اساس عام يصلح لمعالجة القضية نفسها في غالبية بلدان افريقيا التي نالت استقلالها حديثا . ففي غانا تربى جزء من القيادات السياسية العليا على المفاهيم الليبرالية الانكليزية ، بينما تربى جزء آخر على المفاهيم الاشتراكية لغربي اوربا ، تلك المفاهيم التي «تحولت مع طول الزمن وطبيعة هذه المجتمعات (الاوربية) الاقتصادية وظروفها التاريخية الى مجرد اصلاحات خاصة في بنيان المجتمع » . ولم تكن ثورة غانا في رأي الكاتب « ثورة اشتراكية او ثورة جذرية تبتغي اقتلاع كل البناء الماضي وارساء بنيان غيره ، انما هي ثورة سياسية تمت في اطار المساومات والحلول النصفية » . لذلك ظلت القاعدة الاقتصادية لمجتمع غانا المستقلة سياسيا كما هي في جوهرها ، « فالقوى الاساسية في التركيب الاقتصادي الغاني هي القوى الرأسمالية صاحبة المصالح والنفوذ القائم على الاساليب الاستعمارية » . والى جانب كل ذلك توجد المنظمات والهيئات المختلفة مثل النقابات واتحادات الطلاب والشباب وجمعيات المدرسين وغيرها ، التي نشأت بمساعدة الدولة الاوربية المستعمرة بمختلف الاشكال وظلت علاقاتها بما يماثلها من التنظيمات هناك .

من هنا يتضح الطريق الذي تصل به اسرائيل الى غانا . فاسرائيل اداة من ادوات الاستعمار ، وهي « ممثلة في كل هذه التنظيمات العالمية بواسطة الهستدروت وغيرها من الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية » . وفي غانا وفي كل البلاد الشديدة التخلف ، لا يعدو عدد المتعلمين جزءا ضئيلا من السكان وهم من يطلق عليهم « بالنخبة الممتازة » . اولئك تركز عليهم اسرائيل نشاطها، فهم يملكون « القوة السياسية الواقعية » . اما « الرأي العام فلا نجده في حالة نضوج منظم الا في داخل الحزب الحاكم ». وعلى هذا فتركيز اسرائيل على هذه القيادات في داخل الحزب او داخل الحكومة يضمن لها مراكز ضغط ذات اثر في تخطيط السياسة او توجيهها. وبعد ان يستعرض الدكتور عودة اثر التخلف الاقتصادي واعتماد البلدان الافريقية المتخلفة على الاقتصاد الاوربي والامريكي في نشوء العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل كتطور منطقي له مبرراته، يطرح التساؤل الملحّ الذي يدور في اذهاننا جميعا : هل تستطيع الدول العربية ان تغير الموقف لصالحها في مواجهة مصالح اسرائيل ؟ وهنا يلاحظ الكاتب اهمية مساندة التيارات السياسية الناشئة والمتعاظمة التي ترتبط بوحدة افريقيا وعدم انحيازها وتسعى لتصفية الاستعمار تصفية نهائية من ارض القارة .

غير ان الدكتور عودة يذكر بان « الحل النهائي الجذري للقضية الفلسطينية لا يكون الا على ارض فلسطين وفي قلب العالم العربي ». وفي نفس الوقت، « ليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلي في افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعماري مدمر»، كما حدد ميثاق العمل الوطني .

ويختتم الدكتور عودة كتـــابه بعرض ودراسة لخطى النضال العربي والافريقي في مواجهة اسرائيل من « الدار البيضاء الى اديس ابابا » وازدياد مكانة « الدول الافريقية في الامم المتحدة » . وفي هذا الجزء دعوة للعمل الوطني العربي على مجـــالين لا ينفصـــلان . فالكسب الفلسفي الفكري للدول الافريقية حديثة الاستقلال في صف القضية الفلسطينية لا يجب ان يتوقف دون السعي بلا يأس او فتور لتحويله الى خطط عملية .

ان البلدان العربية الافريقية هي البديل الوحيد الذي يجب ان يحل محل اسرائيل في العلاقات مع بقية بلدان القارة . وفي هذا النضال انمـــا نرفض تكتيكات الضغط الاستعماري ، فنحن نشترك مع جبهة عالمية في ادانته والكفاح من اجل تصفيته . لذلك وجب علينا ان نبحث عن «تكتيك واسلوبين جديدين يتفقان مع مطالب العصر ومبادىء الثورة الاشتراكية في مصر ويقدمان فعلا خطوة تقدمية للقضايا الافريقية » . ويجد الدكتور عودة كل ذلك في الوحدة الافريقية الشاملة ، بصورها التي تتعدد بين الوحدة الاقتصادية الى الوحدة الثقـــافية الى الوحدة السيـــاسية التي « تبدو في صور ومراحـــل عديدة قبل ان نصل الى شكل الحكومة الواحدة».

ذلك هو كتاب « اسرائيل وافريقيا » . واذا حق لنا ان نتوقف قليلا فانما تستثير انتباهنا تلك النظرة الخـاصة بطبيعة الثورة في البلدان الافريقية غير العربية التي اتخذ الدكتور عودة غانا نموذجا لها . فرغم ان عمق الثورة او مدى مساومتها يختلف من بلد لآخر ، فالامر الذي لا شك فيه ان الحصول على الاستقلال السياسي قد وضع هذه البلدان، سواء شاءت قياداتها او لم تشأ، في مواجهة الحاح الثورة الاجتماعية التي تزداد طرقاتها على الابواب يوما بعد يوم . من هنا كان اختيار غانا للطريق الاشتراكي حلا لا ينحصر في الحدود السياسية بل يمتد الى الميدان الاقتصادي رغم التعثر الشديد بفعل العوامل التي اشار اليها الدكتور عودة في اكثر من مكان . ومن جانب آخر فان تأثر اجزاء من القيادات السياسية بافكار اشتراكيي غربي اوربا لا يجب ان يقيد توقعاتنا بالدور الذي لعبته تلك الافكار تجاه مجتمعاتها الاصلية . ذلك اذا استبعدنا اولئك الافراد الذين خانوا قضية بلدانهم ومصالح شعوبهم واصبحت كلمة الاشتراكية لديهم عنوانا للخداع والتضليل . فان تأثر بعض القادة الوطنيين في غانا باشتراكية حزب العمال ، على سبيل المثال ، لن تحول حزب الميثاق الغاني الى حزب مماثل . ذلك ان تأثير المجتمع الافريقي وحركته الموضوعية واهدافه سوف تصوغ التجربة الثورية باكملها . وفي هذا المجال اعتقد ان دراسة تطور الاساس الفلسفي لحزب الميثاق وتخليه عن فكرة « الاشتراكية الافريقية » ونقده لها واستبدالها بفكرة التطبيق الافريقي للاشتراكية ، سوف تساهم في ايجاد وضوح اكثر .

اقتصاديات القارة الافريقية

واذا كان الدكتور عبد الملك عودة قد اوضح اهمية الدراسة الشاملة للتكوين الاقتصادي للبلدان الافريقية ، فاننا نجد ذلك في مساهمة الاستاذ فؤاد محمد شبل بمؤلفه « دراسات في اقتصاديات القارة الافريقية » الذي صدرت طبعته الاولى عن مجموعة الالف كتاب عام ١٩٦٣ . وتمثل صفحات الكتاب المتلاحقة استعراضا لطبيعة النشاط الاقتصادي ومدى تنوعه وانعكاس ذلك على تطور القارة بعد حصول غالبية بلدانها على الاستقلال السياسي . ويكشف الكاتب لنا خلال العديد من الاحصاءات والامثلة والوقائع كيف ان افريقيا غنية بمواردها وامكانياتها ، غير ان شعوبها رغم ذلك فقيرة ومتخلفة . ويتضح هذا في قصور استغلال الموارد الزراعية والتعدينية والصناعية ، وفي طرق الاستغلال الزراعي البدائية للاراضي التي يزرعها الافريقيون، وفي تحول افريقيا الى منتج للمواد الخام.

ويفرد الكاتب صفحات خاصة للنشاط الصناعي وانعكاس طبيعة الاقتصاد على تكوين العمال الافريقيين. فاذا استبعدنا الجمهورية العربية المتحدة و جنوبي

افريقيا ، حيث بلغ التطور الصناعي آفاقا ابعد ، فان الصناعة في افريقيا تقوم اساسا لغرض الاستهلاك المحلي . وعلى ضوء هذا يتسم الانتاج الصناعي « بضآلة مداه » ، و « قلة عدد المؤسسات الصناعية » ، و «غلبة انتاج الصناعات الاستهلاكية السريعة التلف على ضروب النشاط الصناعي » ، و« اعتماده على الخارج » . ومن هذه القسمات الخاصة يستعرض الكاتب النتائج الحادثة ، في اعتماد القارة على الدول الاجنبية وضآلة استهلاك الانتاج الصناعي وقلة عدد المدن وهي مراكز الحضـــارة والنشاط الفكري في المجتمعات الحديثة . كما كان لا بد وان يؤدي مثل هذا الوضع الى افتقار الوعي العمالي . غير ان الكاتب يلاحظ رغم ذلك ان الحركة النقابية لا تقتصر في نشاطها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بل تتعداهما الى الجانب السيـــاسي بصورة اقوى واشد . هناك «حيث يعتمد المستقبل السياسي لمعظـــم الدول الافريقية التي تحررت من الاستعمار على طابع الحركة النقابية ومدى ارتباطها بالولاء للنظم السائدة في بلادها » . ومن هنا كان اهتمام الكاتب بظاهرة انقسام الحركة النقابية الى اتحاد جميع النقابات الافريقية ، الذي يتميز في اتجاهه بالحرص على نزعة الاستقلال ، والاتحـــاد التعاهدي للنقابات الافريقية ، الذي يخضع لاشراف الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية .

ثم يستعرض الاستاذ شبل في فصل خاص موضوع التجارة الخـــارجية ويقدم في ذلـــك الكثير من الاحصاءات، غير انه يحدد خطوطا ثلاثة تدور في اطارها التجارة الخارجية للدول الافريقية اذا مـا استبعدنا الجمهورية العربية المتحدة . اولا ، تصب معظم صادرات افريقيا والتي تتألف من مواد اولية في دول غربي اوربا . ثانيـــا ، تتكون واردات افريقيا من المواد المصنوعة وتأتي من غربي اوربا . ثالثا ، تشغل دول اوربا المستعمرة المكانة العظمى في تجارة افريقيا الخارجية . ولا تتجاوز التجارة فيما بين الدول الافريقية نسبة ضئيلة للغاية تتراوح فيما بين ٣ — ٧ بالمائة من مجموع تجارتها الخارجية . ذلك ان الناتج الاساسي لغالبية الدول الافريقية لا يعدو كونه محصولا او محصولين على الاكثر .

ويلتفت الكاتب بانتبـاه الى اهميـة السياسة التجارية ، فالدول الخاضعة للسوق الاوربية تضع نفسها في اطار «يحدّ من مرونة سياستها الاقتصادية ويغلّ يدها عن رسم برامج التصنيع وهي سبيل الارتقاء » . وعندما يتعرض المرء لموضوع التنمية الاقتصادية ، تقفز الى المقدمة مشكلة التمويل . ومن هنا تبدو خطورة الاستمرار في تحكم الدول الاستعمارية في اسعار المنتجات الافريقية وتقلبها . كما انه لا يمكن تجاهل حقيقة ان حصيلة صادرات الدول الافريقية المتخلفة لا تكفي لتوفير التمويل اللازم . فمصدر التمويل اما ان يكون محليا او اجنبيا . وحيث تفتقر غالبية البلدان الافريقية الى رؤوس الاموال المحلية ، تصبح القارة معتمدة على رأس المال الاجنبي . غير ان الكاتب يلاحظ ان التمويل ضئيل اذا ما قورن بالاحتياجات الملحّة للقارة، وهو انما يرجع ذلك الى اسباب: منها ضعف الاقتصاد الاوربي في مجموعه، واتجاه رؤوس الاموال الاوربية صوب استغلال المشروعـــات المضمونة الفائدة والتي لا تسبب لها اضرارا ، واحجـــام الامريكيين عن ارتياد الميادين الافريقية حيث يبحثون عن مشروعات امريكية بحتة .

ويختتم الكاتب بحثه بدراسة النتائج الاقتصادية الاجتماعية لاستقلال افريقيا السياسي . فهو يضع امام هذه البلدان اهدافا ثلاثة ، تتمثل في تنويع الانتاج حتى لا يخضع الاقتصاد القومي للعوامل الاجنبية ، الى جانب السير في ركب التصنيع ، والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية للسكان . وهكذا «فان تطبيق المبادىء الاشتراكية هو السبيل الطبيعي الذي لا مناص لافريقيا من سلوكه لبلوغ هدفها المرموق من التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي » .

وبعد فان الكتاب قد احتوى على عرض شامل لاوجه النشاط الاقتصادي المختلفة . ومن هنا غلب عليه طابع استعراض الحقائق وتصنيفها والخروج بعدد من الاستنتاجات العامة ، اكثر من الدراسة التفصيلية للتكوينات الاقتصادية التي سوف تلعب الدور الحاسم في اشكال الانتقال من المجتمعات القديمة الى المجتمعات الحديثة . ومن هنا تظل علاقات الانتاج في ارتباطها باشكال الملكية وادوات الانتاج السائدة هدفا لدراسات اخرى .

دراسات في افريقيا المعاصرة

والآن ، واثر استعراض الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية والدراسات الاقتصادية ، فاني لا اجد خيرا من تلك الصفحات الفريدة في نهجها بين المكتبة العربية والتي تناول فيها الدكتور عبد العزيز كامل بعض مشاكل القارة من زاوية جديدة. وقد صدر هذا المؤلف « دراسات في افريقيا المعاصرة » عن دار القلم عام ١٩٦٣ ؛ وهو يتميز عن غيره ، رغم تعرضه لنفس القضايا ، في انه يتخذ من علم الجغرافيا ميدانا واداة لبحثه . ومن هنا بدأ الدكتور كامل بالتفرقة بين جغرافيا الاستعمار وما اطلق عليه « جغرافيا التحرر الافريقي». فبينما تعنى جغرافيا الاستعمار بالظاهرات الجغرافية للتفاعل بين المستعمرين والسكان الاصليين، فان جغرافيا التحرر الافريقي قد نشأت نتيجة « ظهور مشكلات جديدة ، من اهمها التفاعل فيما بين الافريقيين اولا وبينهم وبين العالم ثانيا من اجل مستقبل قارتهم » .

بهذه الاسس يمضي مؤلف الكتاب الى دراسة هجرات السكان وتكوين المدن بين الاحياء الاوربية والمدن الاسلامية ، وتمزيق القبائل ، وتكوين الدول دون اعتبار للتكوين السكاني ، وخضوع شبكة المواصلات لمصالح الاقتصاد الاستعماري ، كل ذلك في اطار جغرافيا الاستعمار . هذا بينما تطرح جغرافيا التحرر الافريقي مشكلات الحدود السياسية وتكون المدن الافريقية على اساس التطور الاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن الاتجاهات العنصرية.

ويدعو الدكتور كامل الى النظر لمشاكل افريقيا على مستويات اساسية ثلاثة: اولا، الفروق الاقليمية داخل القطر الواحد ؛ ثانيا ، التكامل الافريقي بين مجموعة من الاقطار المتجاورة كشرقي او غربي افريقيا ؛ ثالثا ، التكامل بين الاقطار الافريقية على مستوى القارة .

وهكذا يبدأ بالدولة الافريقية الواحدة، لينتهي بها في آخر الامر في الوحدة الافريقية الشاملة . وهذه المراحل المختلفة في طريق الوحدة هي علامات طريق امام النضال الافريقي . لذلك افرد الكاتب اربعة فصول متتابعة قدم فيها دراسته المستفيضة عن الروابط الحضارية بين مصر الفرعونية وشرقي افريقيا ، الى جانب ثلاثة نماذج منفصلة عن شرقي ووسط و غربي افريقيا (اوغندا ، الكونغو ، سيراليون) للتفاعل بين المستوطنين والافريقيين وتطور التفاعل مع مسيرة موكب التحرر.

وانما اراد المؤلف بعرضه للروابط الحضارية القديمة بين مصر وشرقي افريقيا وتقديمه للدلائل المختلفة على ذلك ان يوجه ضربة الى المحاولات الاستعمارية للفصل بين شمالي القارة وبقية اجزائها . غير ان الكاتب يرتفع الى قمة دراسته عندما يستعرض قصة سيراليون في غربي افريقيا ، قصة المجتمع الكريول ، قصة العبيد المحررين الذين عادوا بعد اغترابهم الطويل ؛ وعلى ايديهم ، مثلهم مثل زملائهم في ليبيريا العائدين من الولايات المتحدة، نشأت العنصرية السوداء وقام اضطهاد السكان الاصليين في البلاد . وهكذا كانت «المميزات الثقافية والتطورات السياسية لا الصفات الطبيعية هي اساس العنصرية السوداء ».

ويدفع موضوع العنصرية السوداء بالمؤلف الى البحث العميق محاولا تكشف الدوافع التاريخية لظهورها ، فان التفاعل بين شعوب القارة تحت لواء الجامعة الافريقية لا يمكن ان ينفصل عن الاتجاهات العنصرية التي ظهرت عبر الطريق . ويستعرض الكاتب فكرة الصهيونية السوداء التي نادى بها مرقس غارفي في القارة الامريكية حيث دعا الى نقاء العنصر الاسود وحدد افريقيا ارضا للميعاد . غير ان مثل هذا التطرف ، ولو انه قام كرد فعل لاضطهاد عنصري يمارسه البيض ضد السود ، لم ينته الا للالتقاء بالعنصريين البيض على نفس الارض . وفي مواجهة الصهيونية السوداء ظهر الاتجاه المعتدل الذي مثله الدكتور دوبوا بدعوته الى اعتبار الزنوج في الولايات المتحدة جزءاً من المجتمع الامريكي ، فحدد بذلك طريق نضالهم نحو القضاء على التفرقة العنصرية وانتزاع حقوقهم المدنية .

ثم يستعرض الدكتور عبد العزيز كامل الاتجاهات المعاصرة ، متمثلة في اتجاه «الزنجية» وكيف احتضنت هيئة الوجود (او الحضور) الافريقي ذلك الاتجاه منذ عام ١٩٣١ . وخلال هذا العرض تطرح التساؤلات الملحة . وبينما يطوي

القارىء صفحات الكتاب الاخيرة ، يظل ذلك التساؤل يلح في طلب الاجابة : « هل للزنوج حضارتهم او حضاراتهم الخاصة ، ام هم جزء من الحضارة الحديثة ؟ » وهو ما يدعو الى دراسات جديدة .

وبعد فاذا كان المؤلف قد ادرك خطر الفصل الاستعماري بين افريقيا الشمال وافريقيا جنوبي الصحراء ، مما دعاه الى التدليل على الارتباطات التي جمعت بين مصر القديمة وشرقي افريقيا ، فان ذلك التقسيم لا يستهدف مصر فحسب ، بل يسعى للفصل بين ما سمي بافريقيا العربية وافريقيا غير العربية. منهنا وفي اطار جغرافيا التحرر الافريقي التي تعنى بدراسة التفاعل بين الشعوب الافريقية ، كان من الممكن اثراء الموضوع واغناؤه بافراد دراسة خاصة عن مدى تفاعل العرب مع الاجناس الزنجية في اجزاء مختلفة من القارة الافريقية .

افريقيا ، الارض والناس

مثل هذه التفاعلات وغيرها يستطيع القارىء العربي ان يتتبعها في مساهمة العميد محمد عبد الفتاح ابراهيم في كتابه « افريقيا، الارض والناس» الذي صدر عام ١٩٦٤ عن مكتبة الانجلو المصرية. فاذا ما عبرنا صفحات الكتاب الاولى في دراسة التكوين والتاريخ الجيولوجي وجغرافيا الارض في افريقيا ، فاننا ننتقل الى دراسة اناسها الذين يتبعون « مجموعات جنسية رئيسية ، هي الاقزام والبوشمان والهوتينتوت والزنوج والحاميون (الذين جاء من امتزاجهم بالشعوب الزنجية الشعوب النيلية والبانتو) والساميون او العرب الذين كانوا آخر من جاء الى المسرح الافريقي » . وعلى ضوء هذا التقسيم يستعرض الكاتب في صفحات حافلة المجموعات المختلفة ، وتكوينها الجسماني ، وتوزيعها على الارض، وهجراتها ، وطريقة حياتها، وتزاوجها بالمجموعات الاخرى ، ونظمها الاجتماعية ، وتغير هذه النظم امام ضغط الحضارة الاوربية والجنس الابيض على ارضها .

وينتقل الى « تاريخ الناس، اصولهم وهجراتهم»، ويستعرض تاريخ الناس من خلال تقسيمات زمنية تبدأ منذ ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد في فترات تمتد الى الف عام قبل الميلاد، ثم كل خمسمائة عام بعد الميلاد. وعبر هذه التقسيمات يستطيع القارىء ان يتتبع العديد من حركات الهجرة والغزو والاختلاط والامتزاج ، حتى يصل الكاتب الى الفترة ما بين ١٩٠٠ — ١٩٤٥ و ١٩٤٥ — ١٩٦٤ . وفي تلك الفترات الاخيرة نجد استعراضا لافكار واتجاهات الافارقة في مناقشة تماثل تلك التي تعرض لها الدكتور عبد العزيز كامل عند مناقشته قضية العنصرية السوداء . غير ان المؤلف يشير الى ظهور عقيدة «الوحدة الافريقية» والى الدور الخاص لكل من كوامي نكروما وبادمور وكنياتا في ذلك المضمار عندما عقد المؤتمر الخامس لكل افريقيا في منشستر في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥ ، ومدى تأثر هؤلاء الزعماء الافريقيين بالتيارات الفكرية الغربية . « على ان الآراء الغربية في الواقع كانت اقل اسهاما في هذا التطور للافريقيين من الحربين العالميتين الاولى والثانية ، ففي هاتين الحربين مات مئات الالوف، ان لم نقل مات الملايين من الافريقيين ... وفي هذه المعارك عرف الافريقيون خطأ اضحوكة الجنس الارقى ، وعرفوا انهم هم الوقود للآلة الفتاكة التي جاءت بالنصر في كل مرة » .

وتشمل دراسة الناس دراسة ثقافاتهم . وهذه الثقافات لا يمكن ان تنشأ وتتطور بغير ايجاد وخلق اسلوب للتفاهم فيما بين الجماعات البشرية . تلك هي اللغة التي يفرد لها الكاتب فصلا خاصا ، ينتقل من تعريفها الى تكشف مراحل تطورها . ثم يستعرض دراسات علماء اللغة للغات الافريقية ومجموعاتها ، متنقلا خلال نماذج واقعية عديدة . ومن هذا الاستعراض يخرج الكاتب بحقيقة التعدد الهائل للغات الافريقية التي تتراوح فيما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ لغة ، وكيف ان هذا التعدد للغات « جاء اصلا بسبب نقص المواصلات التي تعبر العوائق الطبيعية » . غير ان التقسيم الاستعماري والغزو الجديد لافريقيا ادى الى قيام المزيد من الهجرات الداخلية « فاضطرب من جديد التقسيم اللغوي » ، وازدادت الصورة تعقيدا .

ثم يقدم المؤلف فصلين لدراسة المجتمع الافريقي. والوحدة الاساسية في المجتمع هي الاسرة . ومن

هنا تركز تلك الدراسة الاجتماعية على استعراض نظم الزواج ومكانة المرأة ، والاقامة والاغتراب والتجنب ونظم النسب ، والعديد من العادات والتقاليد الخاصة عند القبائل الافريقية المختلفة ، كما تكشف عن نظام الطبقات وتقسيمات المجتمع الافريقي سواء كانت قائمة على اساس مكانة الجنس او طبقات السن بمراتبها المختلفة . وفي القسم الثاني من هذه الدراسة الاجتماعية يتتبع المؤلف تنظيم المجتمع الافريقي من زاوية الجريمة والقانون والسلطة او الحكومة وانواع الزعامة .

ويختتم المؤلف كتابه بعرض سريع للمنظمات السياسية في افريقيا . وهو ينبه الى نشأتها وتكوينها الى عهد ما قبل الاستعمار . ثم يقسم الاحزاب السياسية في ظل السيطرة الاستعمارية الى نوعين : فهناك الاحزاب « الثورية » ، واخرى قبلت « المواءمة » . وفي النهاية ، فان الحديث عن الاحزاب السياسية يقودنا الى الحديث عن الزعامات القديمة او سلطة الرؤساء ، وعن القيادات السياسية او الصفوة الجديدة . فحتى تقوى الاحزاب السياسية وخاصة تلك التي سلكت الطريق الثوري لنيل الاستقلال ، كان لا بد وان « تضمحل سلطة الرؤساء ... ولكن تبقى هنا حقيقة واحدة : فالحاكم بالوراثة هو الرمز الاعلى لوحدة الشعب ، واي هجوم عليه انما هو اعتداء على الشعور القومي لا يمكنه التسامح فيه » .

وبعد فان هذه الدراسة الاجتماعية عن الارض والناس في افريقيا تبدو في صورة تراكم هائل من النماذج التي تزخر بها صفحات الكتاب ، حتى ان القارىء لا يستطيع ان يلم باطراف الموضوع . ومن هنا تستمر الحاجة الى دراسات متخصصة تتناول اقساما اقل ولكن تحديدا وترابطا اكثر لكل موضوع على حدة . ولبلوغ هذا الهدف يقدم مؤلف العميد محمد عبد الفتاح ابراهيم وسط المؤلفات العربية مساهمة قيمة في احد ميادين البحث الهامة .

الثقافات الافريقية

وبالطبع لا يمكن الفصل بين كتاب « افريقيا ، الارض والناس » وكتاب « الثقافات الافريقية » الذي صدر للمؤلف نفسه عن مكتبة الانجلو المصرية في بداية عام ١٩٦٥ . فالكتاب الجديد انما هو مواصلة للدراسة السابقة وسير على منوالها . وهكذا يعرض الكاتب على صفحاته قضية الفوكلور الافريقي ونماذج لقصصه ، الى جانب دراسته للتقاليد والعادات والسحر والمعتقدات الدينية والموسيقى والرقص والفنون التشكيلية . غير ان الكتاب لا يتميز بعرض النماذج فحسب، بل ان الكاتب يتوقف كثيرا للتأمل وللتعرف على النظريات المختلفة للباحثين الغربيين، فيقدم موجزا لها . وربما كان ذلك هو ما دفع الى خلو صفحات الكتاب من تقديم اية دراسة للثقافات العربية وامتزاجها على ارض القارة كجزء لا يتجزأ من الثقافات الافريقية، خاصة وان المؤلف قد اعتنى بالربط بين ثقافات مصر القديمة وانتقالها ، الى جانب قوله : « والواقع انه لم يكن في افريقيا ، في اي عصر مهما يكن هذا العصر مغرقا في القدم، فراغ عقائدي ولا فراغ سيكولوجي او فكري او ثقافي ، فقد كان للافريقيين ثقافاتهم وفنونهم وتقاليدهم ومهاراتهم في التعبير والتصوير والنحت والمعمار في عصور سبقت مثيلاتها في اوربا نفسها » .

منظمة الوحدة الافريقية

وفي الحقيقة لم تعد دراسة الناس والثقافات الافريقية اليوم تشغل بال الباحثين بهدف دحض الدعاوى الاستعمارية التي زعمت ان شعوب افريقيا انسانية عقيمة بلا حضارة او تاريخ . فالشعوب الافريقية قد قالت كلمتها من خلال معارك الاستقلال وتكوين الدول الحديثة على انقاض النظام الاستعماري . ولكننا نهتم بمثل تلك الدراسات ، ذلك ان طريق الوحدة الافريقية الشاملة لا ينفصل بأي حال عن ملامح الشخصية الافريقية . لذلك اصبحت كل تلك الدراسات اكثر الحاحا عندما انطلقت صيحات الوحدة وتجمعت في مؤتمر اديس ابابا ثم في مؤتمر القاهرة . وكان من الطبيعي ان تصدر مساهمات جديدة حول موضوع الوحدة الافريقية . وقد قدم احدث هذه المساهمات الدكتور بطرس بطرس غالي ، استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، في كتابه «منظمة الوحدة الافريقية»

الذي صدر عن مكتبة الانجلو المصرية في ١٩٦٤.

ويقدم الدكتور غالي لمؤتمر اديس ابابا وميثاقه باستعراض للتنظيمات الدولية الافريقية وهيئاتها العاملة فيما قبل عام ١٩٦٣ ، سواء كانت تلك التنظيمات الافريقية الجزئية مثل اتحاد مصر والسودان واتحاد مالي وغيرهما ، او المنظمات القارية مثل منظمة الدار البيضاء ومنظمة الاتحاد الافريقي الملغاشي و مجموعة مونروفيا التي انبثقت من صلب المنظمة الاخيرة الى جانب دول افريقية اخرى . وبعد تقديم الدكتور غالي دراسته لميثاق اديس ابابا، يستعرض في الصفحات الاخيرة لكتابه صدى ذلك الميثاق في المحيط الدولي ، سواء كان ذلك في الاوساط الرسمية او على صفحات الصحافة العالمية .

وتثير قضية الوحدة الافريقية الكثير من الخلافات والآراء. ذلك ان التجربة تنبثق وتتطور على ارض عمد الاستعمار منذ زمن طويل الى ملئها بالتناقضات المتعددة . من هنا تعرض الدكتور غالي الى قضية العلاقة بين التنظيمات الافريقية القارية ومنظمة الوحدة الافريقية اثر تكوينها . وقد اشار الى ان الميثاق لم يحدد موقفا تجاه تلك التنظيمات ، وبصفة خاصة الاتحاد الافريقي الملغاشي الذي استمر في وجوده رغم ان اعضاءه اعلنوا تحويله الى تنظيم اقتصادي بحت . وفي هذا العرض حول تصفية مجموعة برازافيل يبدو رأي الكاتب نحو الاخذ بالتصفية التدريجية او بمعنى آخر «تحولها الى صورة جديدة في اطار منظمة الوحدة الافريقية ». فهو يرى ان « الروابط بين دول المجموعة وفرنسا ثنائية » ، وعندئذ « فالتصفية لا تعني تصفية النفوذ الفرنسي بل قد تكون من عوامل تثبيته » .

وينبع رأي الدكتور غالي هذا من حقيقة نظرته وتقييمه لنشأة الاتحاد الافريقي الملغاشي حيث « يمكن ان يقال ان المنظمات الدولية التي قامت في ظل مجموعة برازافيل كانت ترمي الى تخفيف وطأة النفوذ الفرنسي عليها الى جانب ما تهدف اليه من تنظيم علاقاتها بعضها ببعض ». وعلى هذا الضوء ينحصر الخلاف بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة مونروفيا حول اسس السياسة الخارجية والموقف من الجزائر قبل حصولها على الاستقلال .

وكأن السياسة الخارجية تنفصل مسيرتها عن اسس السياسة الداخلية التي تتبعها اية دولة. ومع ذلك يقول الدكتور غالي في مكان آخر : «ان مجموعتي برازافيل ومونروفيا لا تدينان بمبدأ عدم الانحياز وتجنب الاحلاف . بل ان مجموعة برازافيل تشير صراحة في احد مواثيقها الى جواز الارتباط بدول اجنبية عن افريقيا » .

ويقدم الدكتور بطرس غالي دراسته لمبادىء ميثاق اديس ابابا من زاويتين . اولاهما المبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول الافريقية، ويمكن تلخيصها في المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وفض المنازعات بالوسائل السلمية ، واحترام كل دولة لسيادة الدول الاخرى وسلامة اراضيها ، رغم ان الميثاق لم ينص صراحة (لتعذر الاجماع) على الاحتفاظ بالحدود السياسية الحالية دون تغيير . وثانيا المبادىء التي تحدد علاقات الدول الافريقية ببقية العالم الخارجي، والتي تنحصر في التعاون الدولي في اطار الامم المتحدة واتباع سياسة عدم الانحياز ومحاربة الاستعمار القديم والجديد .

وعلى ضوء هذا يبحث المؤلف في الشخصية الافريقية . فهو يرى انها تضامن قاري على مستوى قارة باكملها . ولكنه تضامن يعارض الانعزالية . وعلى العكس من ذلك يقتضي الارتباط الوثيق بآسيا والعالم الثالث ويبغي السلام في اطار الامم المتحدة.

غير ان المؤلف يتوقف في استعراضه لمبادىء الميثاق ليلاحظ ناقدا خلو الميثاق من تعريف محدد للاستعمار الجديد ، ويورد لنا اربعة تفسيرات ، منها التفسير « الماركسي الصيني » للعلاقات غير الثقافية بين الدول الاستعمارية وبين مستعمراتها السابقة التي حصلت على استقلالها السياسي . كذلك النظرية الاقتصادية ، التي ترى ان اقتصار البلدان المتخلفة على استيراد السلع المصنوعة وتصدير المواد الاولية الى الدول الرأسمالية سوف يضعها في موضع التبعية للاستعمار الجديد . اما التفسير الثالث فهو ما ذكره الرئيس كوامي نكروما عن دور الاستعمار في التجزئة . والتفسير الرابع هو ما جاء في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر عن دور الصهيونية العالمية واسرائيل كأداة في يد

الاستعمار العالمي . ويبدو من عرض الدكتور بطرس غالي انه يرى تعارضا كامنا في هذه التفسيرات . ولكنه لم يبين لنا اوجه التعارض ، خاصة وان الرئيس جمال عبد الناصر قدم الصهيونية بوصفها صورة فحسب من صور الاستعمار الجديد .

وبالطبع كان للميثاق صداه العالمي . وفي هذا المجال استعرض الدكتور غالي كافة الانتقادات الموجهة للميثاق وتصدى لمناقشتها . وقد انصبت الانتقادات على التشكيك في قيمة الميثاق كقوة ايجابية يمكن ان تساهم في حل التناقضات التي تزخر بها افريقيا ، سواء تلك التناقضات التي نشأت بفعل عوامل التطور الطبيعي او تلك التناقضات التي ادخلها الاستعمار على ارض القارة، مثل « التناقض بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية، والتناقض بين افريقيا الثورية وافريقيا المعتدلة » .

وفي هذا المجال قام المؤلف بتقييمه مختلف الخطوات التي سارت بها الشعوب الافريقية نحو وحدتها . فمجموعة الدار البيضاء انما ساهمت في حل التناقض بين « افريقيا العربية وغير العربية » عندما جمعت بين الدول المتحررة من شمالي القارة وغربيها. اما مجموعة برازافيل فهي في نظر المؤلف خطوة للتخلص من النفوذ الصريح لفرنسا ، حيث كانت المجموعة خالصة على الدول الافريقية دون اشتراك فرنسا . اما مجموعة مونروفيا فكانت خطوة في حل التناقض بين ما سمي « افريقيا الانكليزية وغير الانكليزية » ، عندما جمعت بين الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية والدول الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية . واخيرا كان مؤتمر اديس ابابا الذي ساهم في حل التناقض بين « افريقيا المعتدلة وافريقيا الثائرة » ، عندما جمع على صعيد واحد بين مجموعة مونروفيا ومجموعة الدار البيضاء. وفي هذا يقول المؤلف : « لقد وضع المؤتمر ميثاقا يتميز بالمرونة ليمهد الطريق الى الوحدة الحقيقية التامة » .

غير ان صاحب الكتاب في تعرضه لمناقشة التناقض بين ما سمي « بافريقيا العربية وغير العربية » يقدم مفهوما غريبا والاول من نوعه حول مضمون الوحدة العربية . فالوحدة العربية تقوم على عناصر مختلفة ، منها اللغة والارض المشتركة والثقافة المشتركة والتكامل الاقتصادي للسوق العربية الواحدة . من هنا كانت الدول التي يتطلع العرب الى توحيدها في اطار الوطن العربي محددة من الناحية السياسية والجغرافية . لكن الدكتور غالي يضيف الى تلك ، بقوله : « واي دولة افريقية تستكمل تلك العناصر تصبح صالحة للانضواء تحت لواء الوحدة العربية . فالصومال وموريتانيا ، مثلا ، اذا تمت السيادة فيهما للغة العربية ، يمكن ان تشملهما الوحدة العربية، وقس عليها دولا افريقية اخرى، كالسنغال ومالي وغينيا».

وفي الختام ، متى تتحقق الوحدة ؟ وكيف تتحقق ؟ ذلك هو الخلاف القائم في صفوف قادة الدول الافريقية رغم اجماعهم على اهمية الوحدة وضرورتها التاريخية . ويرتبط هذا الموضوع بالتناقضات القائمة بين القارة الافريقية والاقليمية . ومن هنا تبرز الضرورة الى التوفيق بين اشكال الوحدة ومراحلها .« ان قضايا التجمعات والوحدات الجزئية هي التي ستسيطر وتسود على المسرح الافريقي خلال الاعوام المقبلة . فاذا كانت منظمة الوحدة الافريقية قد اقيمت للاشراف على تلك الوحدات الجزئية وعلى تشجيعها والتنسيق بينها ، فانها ستكون جهازا يخدم افريقيا في تحقيق الوحدة . اما اذا قامت منظمة الوحدة الافريقية حائلا دون قيام تلك التجمعات او الوحدات الجزئية ، لخوف من منافستها لها او لعدم ارتياح الى مجرد قيامها ، فان منظمة الوحدة الافريقية تكون اذ ذاك عثارة بالوحدة المنشودة » .

وبعد فمن الواضح ان الدراسات العربية السياسية للمشكلات الافريقية قد خطت للامام وقد تخلصت الى حد كبير من اعتمادها في استقاء المعلومات والحقائق على واقع الدراسات والكتابات الغربية ، وغالبيتها دراسات استعمارية معادية للشعوب الافريقية ومشوهة لتاريخها الحقيقي : ومع ذلك تظل الدراسات الخاصة بالاوضاع الاجتماعية والثقافية واللغوية ، رغم تقدمها ، تتعثر في اطارها القديم . وهو تعثر لا بد منه حتى تتمكن من السير على اقدام راسخة مع كل الشعوب الافريقية الناهضة.